

## الفصل الثالث عشر

### الاقتصاد الفلسطيني

#### نظرة عامة

تأثر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2014 سلباً بممارسات سلطات الاحتلال التي شهدت تصاعداً ملموساً خلال العام أثر على كافة الأنشطة الاقتصادية وكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة. فقد أسفر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014 طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي عن انكماش اقتصاد قطاع غزة بنسبة 15 في المائة. كان حصيلة هذه السياسات تسجيل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2014 انكماشاً هو الأول منذ عام 2006، وذلك إثر العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة والحصار الاقتصادي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

على ضوء ما سبق تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 (مقوماً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس لعام 2004) لتبلغ قيمته نحو 7.45 مليار دولار مقابل 7.48 مليار دولار في عام 2013 بنسبة تراجع بلغت 0.4 في المائة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 1734.6 دولار. وقد أسهم هذا التراجع في زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

شهدت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2014 انخفاضاً بنسبة 8.4 في المائة، إذ بلغت قيمته نحو 2.7 مليار دولار مقابل 2.9 مليار دولار عام 2013، محققاً تراجعاً في نسبته إلى الناتج المحلي من نحو 23.8 في المائة عام 2013 إلى نحو 21.3 في المائة عام 2014. في المقابل شهد عام 2014 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي بنسبة 9.7 في المائة ليصل إلى نحو 15.9 مليار دولار بالمقارنة مع 14.4 مليار دولار في عام 2013.

فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، سجل قطاع الزراعة تراجعاً بسبب استمرار سيطرة الاحتلال على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه. من جانب آخر، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، حيث بلغت حوالي 11.6 في المائة، وهو ما يعود إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. أما نشاط البناء والتشييد، فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي ليبلغ نحو 7.2 في المائة عام 2014 بعد أن كان يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني. في المقابل، لا يزال قطاع الخدمات يسهم بالنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة بلغت 77.4 في المائة، وهو ما خفف نسبياً من أثر تراجع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، بلغ عدد الفلسطينيين في أراضي فلسطين التاريخية والشتات حوالي 12.1 مليون نسمة عام 2014 مقارنة بنحو 11.8 مليون نسمة عام 2013 يعيش منهم حوالي 4.62 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر، بنسبة 8.6 في المائة عام 2014. رغم الارتفاع في نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية في عام 2014، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 26.9 في المائة عام 2014، نتيجة لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بمستوى أعلى من الارتفاع في نسبة المشاركة بالقوى العاملة.

استمر خلال عام 2014 ارتفاع معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية والإنسانية بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني. أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة منه، حيث يعيش حوالي 35.5 في المائة من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر عام 2014، بينما تبلغ تلك النسبة حوالي 52 في المائة في قطاع غزة في حين تبلغ معدلات نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية المحتلة نحو 19 في المائة.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 5.5 مليار دولار بزيادة بنسبة 15.9 في المائة في عام 2014، وذلك بفعل سياسات الاحتلال. من جهة أخرى، واصلت دولة فلسطين المحتلة، جهودها خلال عام 2014 لإدارة الموازنة العامة من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، في ظل بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية.

## التطورات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية

### التطورات الاقتصادية الكلية

#### الناتج المحلي الإجمالي

رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالأسعار الجارية) من نحو 12.5 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 12.8 مليار دولار عام 2014 محققاً نسبة نمو بلغت 2.3 في المائة، إلا أن نسبة النمو هذه تبقى منخفضة مقارنة بعام 2013 والذي شهد نمواً نسبته 16.5 في المائة وعام 2011 الذي نما فيه الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17.3 في المائة، والتي جاءت نتيجة ارتفاع النمو في قطاع غزة نتيجة مجموعة من العوامل من بينها طفرة الإنشاء الممولة في معظمها من المعونات والمساعدات الخارجية، وتخفيف القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على دخول بعض من المواد الخام ومواد البناء إلى قطاع غزة.

وقد جاء انخفاض معدل النمو خلال العام 2014 بالمقارنة بالعام السابق نتيجة تدهور في أداء الاقتصاد في قطاع غزة المحاصر بسبب العدوان الإسرائيلي الهجمي على قطاع غزة صيف 2014 وحصارها المستمر عليه، أما في الضفة الغربية المحتلة فقد استمرت القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير. استناداً لما سبق، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2014 إلى نحو 2973.4 دولاراً بالمقارنة مع 2992.2 دولاراً في عام 2013 محققاً نسبة تراجع قدرها 0.6 في المائة.

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي من نحو 14.8 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 15.5 مليار دولار عام 2014، محققاً نمواً قدره 4.8 في المائة، وعلى الرغم من هذا الارتفاع تراجع متوسط نصيب الفرد منه من نحو 3325.6 دولاراً عام 2013 إلى نحو 3270.5 دولاراً عام 2014 بنسبة تراجع قدرها 1.6 في المائة.

على جانب آخر تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 (مقوماً بالأسعار الثابتة وسنة الأساس 2004) لتبلغ قيمته نحو 7.45 مليار دولار مقابل 7.48 مليار دولار في عام 2013 بنسبة تراجع بلغت 0.4 في المائة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 1734.6 دولاراً مقارنة بحوالي 1793.3 دولاراً عام 2013. أسهم هذا التراجع في زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب تبعيته القسرية للاحتلال الإسرائيلي والذي يتحكم بمنافذ الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى ولا يزال إلى تردي المناخ الاستثماري وتعاضم الدين الداخلي لدولة فلسطين المحتلة.

### الاستثمار

شهدت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2014 انخفاضاً بنسبة 8.4 في المائة، إذ بلغت قيمته نحو 2.7 مليار دولار مقابل 2.9 مليار دولار عام 2013، محققاً تراجعاً في نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 23.8 في المائة عام 2013 إلى نحو 21.3 في المائة عام 2014. على الرغم من ارتفاع معدل نمو الاستثمار العام بنسبة 31.5 في المائة عن العام 2013، إلا أن معدل نمو الاستثمار الخاص شهد تراجعاً بنسبة 68.4 في المائة مقارنة بعام 2013.

وفي تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2014 تبين انه لم يطرأ أية تحسن على متطلبات ممارسة الأعمال في فلسطين سوى بموضوع بدء المشروع حيث انتقلت فلسطين من المرتبة 182 عالمياً إلى المرتبة 143 مابين عامي 2013 و2014، وفي موضوع دفع الضرائب حدث تحسن بسيط جداً، حيث انتقلت فلسطين من المرتبة 64 عام 2013 إلى المرتبة 62 عام 2014. وتؤكد نتائج دراسة البنك الدولي موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في فلسطين الذين يعتبرون أن العوائق المالية هي اكبر العوائق من حيث صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن من توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية. كذلك تمثل صعوبة الحصول على المواد الأولية احد المعوقات الهامة نتيجة تأخر الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، وندرة بعض المواد وارتفاع أسعارها.

## الاستهلاك

شهد عام 2014 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي إلى نحو 15.9 مليار دولار بالمقارنة مع 14.4 مليار دولار في عام 2013، أي بزيادة قدرها 9.7 في المائة، وهو ما يمثل حوالي 24.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.6 مليار دولار عام 2014 بالمقارنة مع 3.5 مليار دولار في عام 2013 بمعدل نمو بلغت نسبته 5.8 في المائة في عام 2014 بعد أن بلغ 16.1 في المائة عام 2010. كما بلغ الاستهلاك الخاص 11.6 مليار دولار عام 2014 بالمقارنة مع 10.5 مليار دولار عام 2013. في هذا السياق، أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان لدى أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى 10.2 في المائة بعد أن وصل نحو 14.1 في المائة عام 2010.

## التطورات القطاعية

### الزراعة والصيد البحري والمياه

سجل قطاع الزراعة تراجعاً بسبب استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وغياب البرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين ومحدودية موازنتها نتيجة الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يشكل جدار الفصل العنصري في أراضي الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس عقبة أساسية يواجهها المزارع الفلسطيني التي تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى أراضيه الزراعية أو على تسويق منتجاته الزراعية في حال استطاع الوصول إليها، حيث تتعرض إما للتلف أو بيعها بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى الخسارة الفادحة التي تؤثر بدورها على مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

يلاحظ منذ أكثر من عشر سنوات وتحديداً من العام 2000 الانحدار الشديد في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقلص الإنتاج الزراعي والذي كان يوفر الغذاء لنحو ربع أبناء الشعب الفلسطيني فيها، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2014 إلى 3.8 في المائة مقارنة بحوالي 4.2 في المائة عام 2013، كما بلغت القيمة المضافة 479.6 مليون دولار عام 2014 بعد أن بلغت 519.4 مليون دولار في عام 2013. جدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعاني أيضاً من تدني الإنتاجية وانخفاض مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى.

كما تواصل خلال العام استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمورد زراعي هام، وهو "أشجار الزيتون" خاصة خلال موسم الحصاد بالقلع والتدمير والحرق لها رغم مركزيتها في حياة الفلسطينيين، لما تشكله من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية وروحية، حيث قام المستوطنون خلال عام 2014 بقطع وحرق أكثر من 8000 شجرة زيتون بحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي، علماً أن شجر الزيتون يشكل حوالي 80 في المائة من الأشجار التي تزرع في فلسطين، وهو بمثابة مصدر دخل ورزق أساسي للكثير من الأسر الفلسطينية.

رغم هذه الانتهاكات الإسرائيلية له إلا أن إصرار الشعب الفلسطيني على حماية أشجاره وموسم حصاده والتصدي لعدوان المستوطنين وسلطات الاحتلال ساهم في ارتفاع كمية الزيت المستخرج من شجر الزيتون المدروس خلال عام 2014 بنسبة 40.3 في المائة مقارنة مع عام 2013. حيث وصلت كمية الزيت إلى 24.758,5 طن، وبلغت كمية الزيتون المزودة للمعاصر لموسم 2014 بهدف عصره لاستخراج الزيت ما وزنه 108.379 طن، ساهمت محافظتي جنين وطوباس بما نسبته 26.5 في المائة، تلاها محافظة نابلس بنسبة 12.2 في المائة. وبلغت القيمة المضافة للمؤسسات العاملة في نشاط عصر الزيتون لعام 2014 حوالي 10.9 مليون دولار أمريكي. كما بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 3.1 مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة إنتاج المعاصر 14.0 مليون دولار أمريكي. يذكر أن عدد المعاصر العاملة بلغت 265 معصرة عام 2014، منها 241 معصرة أوتوماتيكية و24 معصرة قديمة ونصف أوتوماتيكية. ساهمت هذه المعاصر بتشغيل 1353 عامل، منهم 72.8 في المائة يعملون بأجور بلغت حوالي 1.0 مليون دولار أمريكي.

### الصيد البحري

لا يزال قطاع الصيد البحري في قطاع غزة المحاصر يتعرض للعدوان والاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق زوارقها الحربية، التي تفتح نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين وإتلاف بعضها وإصابة العاملين عليها، واختطافهم أحياناً لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والنتائج لهذا القطاع. أدى هذا الأمر إلى انضمام التحاق أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية. وقد أدى العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع على يوليو/ أغسطس 2014، إلى تعرض قطاع الثروة السمكية لخسائر قدرت بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة لاستهداف الصيادين وقواربهم.

### المياه

بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما نسبته 15 في المائة فقط، في حين تذهب نسبة 85 في المائة منها للإسرائيليين بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. وفي قطاع غزة

بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18 في المائة فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين 82 في المائة. كما تستغل إسرائيل "السلطة القائمة بالاحتلال" ما نسبته 90 في المائة من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل 10 في المائة فقط للفلسطينيين.

بلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه العذبة نحو 70 لتراً في اليوم، وهو ما يقل عن المتوسط الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 150 لتراً يومياً، في حين يستهلك الفرد الإسرائيلي ما مقداره 500 لتراً يومياً، ويستهلك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة أكثر من تسعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني وهو 900 لتر يومياً. إضافة إلى التلوث التي تعانيه المياه الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أصبحت نسبة 97 في المائة من مياه قطاع غزة المحاصر غير صالحة للشرب، وما تهدده الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية من خلال استعمالها الأراضي الفلسطينية المحتلة كمكبات للتخلص من المياه العادمة، والنفايات الناتجة عن استخدامات ما يزيد عن 500 ألف مستوطن وإقائها فيها، حيث تضخ المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ما يقارب 40 مليون متر مكعب سنوياً من المياه غير الصالحة للشرب في أودية وأراضي الضفة الغربية المحتلة.

## الصناعة

انخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، حيث بلغت حوالي 11.6 في المائة مقارنة بنسبة 12.4 في المائة عام 2013. يعود سبب ذلك إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، إضافة إلى ما تفرضه في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس من القيود المفروضة على الاستيراد، والاستهداف المباشر للبنية الإنتاجية الفلسطينية، والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، وتراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية. كما حالت هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية دون تطور الصناعات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وإرغامها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة من الاحتياجات المطلوبة مما جعل الصناعة الفلسطينية عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية.

وعلى صعيد آخر تسيطر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة على حوالي نسبة 85 في المائة من صناعة الحجر والرخام والتي تعتبر أهم الصناعات الفلسطينية، وذلك من خلال تواجد 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي في هذه المستوطنات، محققة خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جدير بالذكر أن 25 ألف عامل فلسطيني يعملون في صناعة الحجر والرخام، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات، ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً.

## البناء والتشييد

تعرض قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة خلال عام 2014 لضربة موجعة، حيث تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العامين الأخيرين ليبلغ بنحو 7.2 في المائة عام 2014 مقارنة بنسبة 10.2 في المائة خلال عام 2013، وقد لوحظ في الثلاث أعوام الأخيرة بدء تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب مواصلة الحصار والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على إدخال مواد البناء لصالح إقامة بعض المشاريع المتعلقة بالتنمية وإعادة الاعمار فيه، ولا تزال إسرائيل تعيق إدخال تلك المواد وما يتم إدخاله عبارة عن كميات قليلة لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) لا تكفي احتياجات الأراضي الفلسطينية التي تتعرض للعدوان المستمر والمتواصل والذي يطال المباني والمقرات الحكومية وغيرها من المنشآت.

كما استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو ثمانية أعوام، حيث لا زالت سلطات الاحتلال تمنع دخول أي مواد بناء لأي جهة لمعالجة آثار الدمار الشامل إبان فترة العدوان على قطاع غزة والذي استمر لمدة 50 يوماً خلال شهري تموز وأغسطس 2014، الأمر الذي عطل العديد من المشاريع الحيوية ومشاريع البنية التحتية في القطاع، حيث لا تزال عملية إعادة الاعمار تراوح مكانها، في ظل ظروف شديدة القسوة والبرودة.

## الخدمات

يشكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 77.4 في المائة عام 2014. ويشكل القطاع السياحي جزءاً هاماً في قطاع الخدمات، إذ بلغ إجمالي عدد النزلاء في الفنادق العاملة في الضفة الغربية المحتلة 609 ألف نزير خلال عام 2014. شكل النزلاء الفلسطينيون نحو 10 في المائة، في حين كان لجنسيات دول الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بنسبة بلغت حوالي 30 في المائة، ونسبة حملة جنسية الولايات المتحدة وكندا نحو 9 في المائة من مجموع النزلاء.

بلغ إجمالي عدد ليالي المبيت لكافة النزلاء في الفنادق العاملة في الضفة الغربية المحتلة نحو 1.5 مليون ليلة خلال عام 2014، وبلغ متوسط عدد العاملين خلال العام 2014 في فنادق الضفة الغربية المحتلة 2970 عاملاً، منهم 22.5 في المائة من الإناث. أما بالنسبة لإشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية فقد بلغت حوالي 25.2 في المائة. ويوضح الجدول التالي الارتفاع في عدد النزلاء في الفنادق بالضفة الغربية المحتلة خلال عام 2014 بنسبة 1.4 في المائة مقارنة بعام 2013.

جدول رقم (1)  
المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الضفة الغربية المحتلة  
(2012-2014)

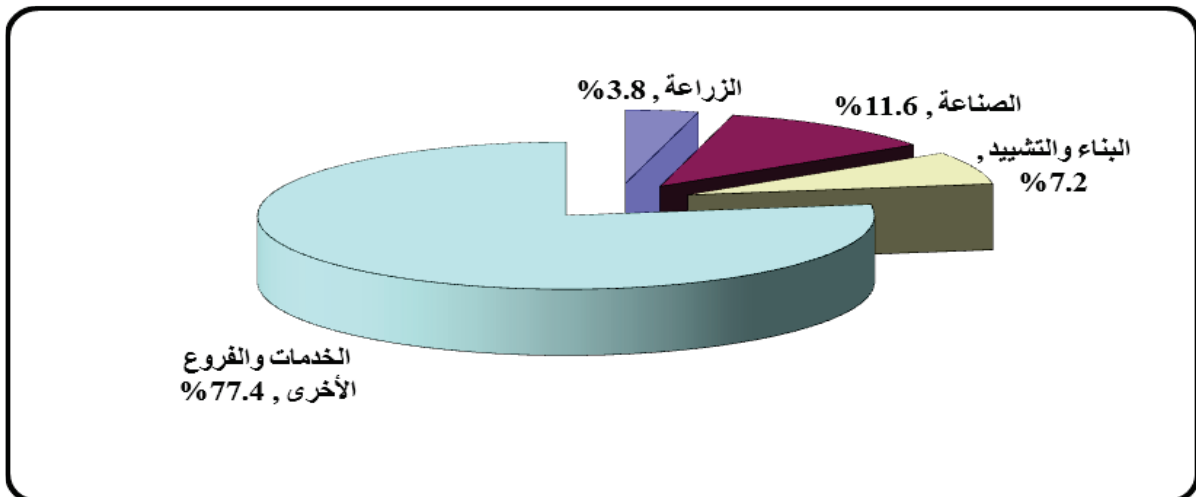
المؤشر	2012	2013	2014
عدد النزلاء	575,495	600,362	608,957
عدد ليالي المبيت	1,336,860	1,467,709	1,533,776
نسبة الإشغال	29.1	24.8	25.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يعتبر قطاع السياحة الأكثر تضرراً بالإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالاحتكار التام لقطاع السياحة واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار والوافدين، والحجاج المسيحيين إلى كنيسة المهدي، مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من عوائد تقديم هذه الخدمات السياحية.

محصلة لما تقدم فقد ساعد مساهمة نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والذي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كذلك كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة مهمة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي  
(2014)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



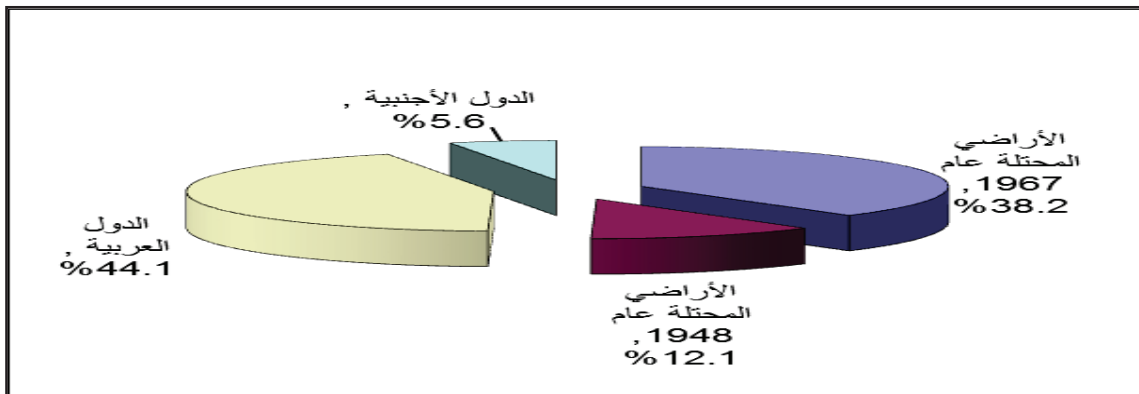
## التطورات الاجتماعية

### عدد السكان

بلغ عدد الفلسطينيين في أراضي فلسطين التاريخية والشتات عام 2014 حوالي 12.1 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.8 مليون نسمة عام 2013 بنسبة ارتفاع 2.54 في المائة، يعيش منهم حوالي 4.62 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بنسبة 38.2 في المائة من إجمالي السكان (حوالي 2.83 مليون نسمة في الضفة الغربية المحتلة بنسبة 61.2 في المائة و1.79 مليون نسمة بنسبة 38.8 في المائة في قطاع غزة المحاصر)، وحوالي 1.46 مليون نسمة بنسبة 12.1 في المائة داخل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1948، وما يقارب 5.34 مليون نسمة بنسبة 44.1 في المائة في الدول العربية، ونحو 675 ألف في الدول الأجنبية بنسبة 5.6 في المائة. كما بلغت نسبة اللاجئين منهم نحو 43.1 في المائة من مجمل عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكلون نسبة 38.8 في المائة من عدد سكان الضفة الغربية المحتلة، ونسبة 61.2 في المائة من عدد سكان قطاع غزة.

وبلغ عدد الفلسطينيين في كامل أراضي فلسطين التاريخية والتي تشمل ( فلسطين عام 1948، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) حوالي 6.08 مليون نسمة عام 2014، في حين بلغ عدد الإسرائيليين فيها 6.10 مليون عام 2013، وحوالي 6.21 مليون نسمة عام 2014. وتشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين سيتساوى مع عدد الإسرائيليين في كامل فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016، حيث سيبلغ ما يقارب 6.42 مليون نسمة، وستصبح نسبة الإسرائيليين حوالي 49.0 في المائة داخل أراضي عام 1948 بحلول نهاية عام 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.87 مليون إسرائيلي مقابل 7.14 مليون فلسطيني في كامل فلسطين. تعتبر الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت عام 2014 نحو 756 فرداً/كم<sup>2</sup> في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بواقع 493 فرداً/كم<sup>2</sup> في الضفة الغربية مقابل 4,822 فرداً/كم<sup>2</sup> في قطاع غزة.

الشكل (2): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة  
نهاية عام (2014)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### القوى العاملة

فيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة عام 2014 بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 45.8 في المائة مقارنة بعام 2013، حيث ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة في عام 2014 إلى حوالي 1.256 مليون شخص، مقارنة بحوالي 1.156 مليون عام 2013، أي بزيادة قدرها 8.6 في المائة.

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية المحتلة 46.6 في المائة مقابل 44.4 في المائة في قطاع غزة المحاصر، كما أن الفجوة بين الذكور والإناث في المشاركة في القوى العاملة ما زالت كبيرة، حيث بلغت 71.6 في المائة للذكور مقابل 19.4 في المائة للإناث، وتعود هذه الفجوة الكبيرة في المشاركة بين الجنسين بشكل أساسي إلى قيود الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن والقرى الفلسطينية المحتلة، مما يحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.

وعلى الرغم من الارتفاع في نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية في عام 2014، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 26.9 في المائة عام 2014 مقارنة بـ 23.4 في المائة عام 2013، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بمستوى أعلى من الارتفاع في نسبة المشاركة بالقوى العاملة.

ويتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية في تفشي نسبة البطالة عبر القرارات المباشرة وغير المباشرة التي يتخذها من إغلاق للمعابر وتدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتصنيع مما يعرقل إدارة العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاقتلاع والتجريف والحصار المفروض جواً وبحراً وبراً، وغيرها من القرارات العاملة على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني.

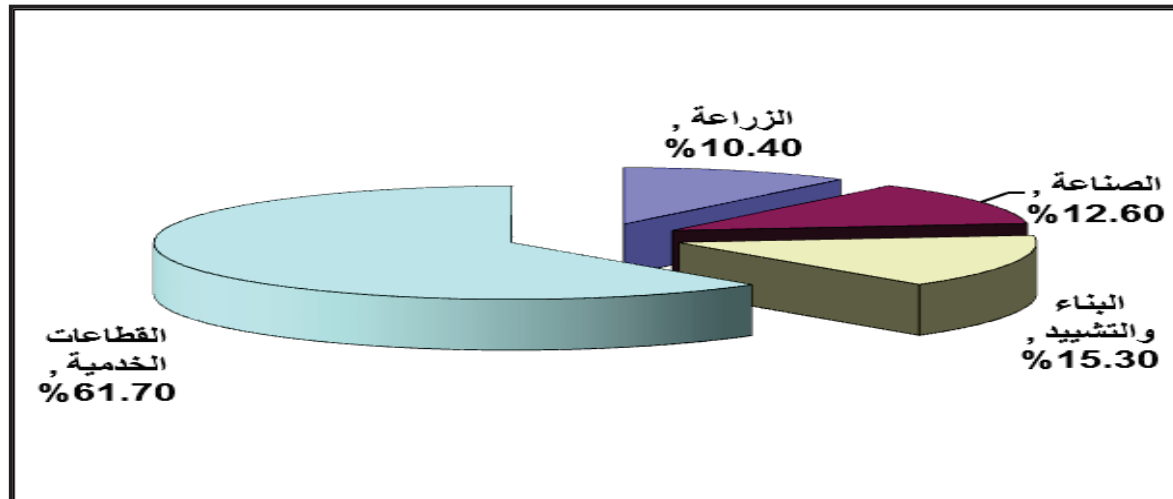
ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، حيث ارتفع المعدل إلى 43.9 في المائة في عام 2014 مقابل 32.6 في المائة في قطاع غزة، مقابل انخفاضه بنسبة ضئيلة جداً في الضفة الغربية المحتلة من 18.6 في المائة عام 2013 إلى 17.7 عام 2014، وهو الأمر الذي يشير إلى نوعية وحجم مستوى القيود والممارسات التي تقوم فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومدى تأثير قطاع غزة بالحصار والعدوان المدمر الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي ثلاث مرات في السنوات الخمس الماضية، وأدى إلى أوضاع اقتصادية مأساوية في القطاع. وتجدر الإشارة أن محافظة بيت لحم سجلت أعلى معدلات بطالة في الضفة الغربية المحتلة حيث بلغت 22.7 في المائة، بينما سجلت مدينة دير البلح أعلى معدلات بطالة في قطاع غزة المحاصر بمعدل 49.9 في المائة.

ووصل مجموع العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي عام 2014 حوالي 804.5 ألف عامل، في حين بلغت 792.4 ألف عامل عام 2013، وترجع هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين إلى تراجع معدل النمو في هذا العام 2014 خصوصاً في قطاع غزة.

أما في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة فقد بلغت نسبة العاملين 22.9 في المائة خلال العام 2014، منها 36.6 في المائة في قطاع غزة المحاصر و 16.5 في المائة في الضفة الغربية المحتلة. تبرز هذه النسبة ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة المحاصر على حساب أنشطة القطاع الخاص، بسبب التأثير السلبي لممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياسات حصاره وقيوده عليه.

رغم التفاوت النسبي في معدلات النمو للعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2014، إلا أن التوزيع النسبي للعاملين بقي مشابهاً لما كان عليه الوضع عام 2013. بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 61.7 في المائة في عام 2014، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية. فقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بواقع 10.4، 12.6، 15.3 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 10.5، 12.2، 15.6 في المائة عام 2013.

الشكل (3): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية (2014)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### الفقر ومستويات الأمن الغذائي

استمر في عام 2014 ارتفاع معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية والإنسانية بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر بخصوصية شديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لما يتعرض له الشعب الفلسطيني في ظل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بالاقتراع والتشريد والعدوان والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة منه.

يعيش حوالي 35.5 في المائة من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر عام 2014، بينما تبلغ تلك النسبة حوالي 52 في المائة في قطاع غزة في حين تبلغ معدلات نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية المحتلة إلى نحو 19 في المائة مما ينعكس سلباً على مستقبل الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية بين عامي 15 عاماً و24 عاماً وخطورة مستقبلهم الاقتصادي في ظل الأوضاع الحالية السائدة. حيث تكمن المشكلة على المدى الطويل والمتوسط في انعدام الاستثمار بشقيه العام والخاص في المناطق الفلسطينية في القطاع الخاص والعام جراء العقوبات والمعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال أمام الفلسطينيين وإعاقة وحركتهم، والتي حالت دون أي تطور للاقتصاد الفلسطيني.

على صعيد آخر يعاني حوالي ثلث الأسر الفلسطينية أو ما يعادل 1.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمسح الفلسطيني السنوي للأمن الغذائي لعام 2013، ويعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة هو الأكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى 57 في المائة، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19 في المائة، ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام 2014 مقارنة مع مستويات عام 2013.

ويعود ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أدت جميعها إلى البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما أسهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في حرمان الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التنوع الغذائي وانخفاض القيمة الغذائية لها، وإلى تدهور صحي لأفرادها خاصة الأطفال وكبار السن، إضافة تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى صدمات قاسية.

### إطار رقم (1) الخسائر جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي في الفترة من السابع من يوليو 2014 إلى السادس والعشرين من أغسطس 2014 استمر (51) يوماً، وكانت أبرز الخسائر الاقتصادية والاجتماعية لهذا العدوان على النحو التالي:

بلغ عدد الشهداء 2147 شهيداً منهم 530 طفلاً و302 امرأة و23 شهيداً من الطواقم الطبية، و16 صحفياً، و11 شهيداً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا). كما بلغ عدد الجرحى 10870 جريحاً منهم 3303 طفلاً، و2101 امرأة. أدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير 17132 منزلاً منها 2465 دمرت بشكل كلي 14667 منزلاً دمرت بشكل جزئي، إضافة إلى أضرار لحقت بنحو 39500 منزلاً.

قدر المرصد الأورو متوسطي مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة بنحو 3.6 مليار دولار، غير أن مصادر وزارة الاقتصاد الفلسطيني قدرت إجمالي الخسائر في حدود 6-8 مليار دولار. تم تقدير الخسائر الأولية لقطاع الإسكان الخاص والمباني بقراءة 990 مليون دولار ويضاف إلى ذلك تكاليف تقدر بنحو 100 مليون دولار لإزالة الركام والردم الخاص بالمنزل والمنشآت التي تم تدميرها. كما تضاف إلى خسائر الإسكان تكاليف إيجار مساكن بديلة بمبلغ 80 مليون دولار، للذين دمرت منازلهم بشكل كلي. استهدف الاحتلال الإسرائيلي تسع محطات لمعالجة المياه، 18 منشأة كهربائية وهذا القصف أدى إلى تدمير عدد من محطات ضخ المياه وتنقيتها، مما أثر بشكل مباشر على ما يزيد عن 700 ألف مواطن في غزة من خلال حرمانهم من حقهم الطبيعي في المياه. كما أدى القصف الإسرائيلي إلى تدمير محطة توليد الكهرباء. كذلك استهدف العدوان 19 مؤسسة مالية ومصرفية، 372 مؤسسة صناعية وتجارية إضافة إلى استهداف 55 قارب صيد. ذهبت تقديرات أخرى إلى أن العدوان الإسرائيلي دمر بشكل كلي أو جزئي نحو 500 منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة، بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة تقدر خسائرها الأولية المباشرة بما يزيد عن 540 مليون دولار وقدرت خسائر توقف الإنتاج في معظم الأنشطة الاقتصادية بنحو 7.6 مليون دولار.

بلغ عدد المدارس المستهدفة 222 مدرسة، منها 141 مدرسة حكومية 76 مدرسة تابعة للأنروا و5 مدارس خاصة، وبلغ عدد الجامعات المستهدفة 6 جامعات، تم تقدير الخسائر بـ13 مليون دولار. وتم تدمير 10 مستشفيات 19 مركز صحي 36 سيارة إسعاف، بينما بلغ عدد الجمعيات الخيرية المستهدفة 48 جمعية، تقدم خدمات اجتماعية وإغاثة لما يزيد عن 200 ألف شخص. جدير بالذكر أن الدول المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار غزة والذي عقد بالقاهرة في شهر أكتوبر من عام 2014، برعاية مصرية نرويجية، قامت بتقديم 5.4 مليار دولار للفلسطينيين، تم تخصيص نصفها لإعادة إعمار قطاع غزة الذي لحق به دمار بالغ جراء العدوان الإسرائيلي، لكن لا تزال عملية إعادة الإعمار تراوح مكانها في ظل ظروف قاسية يمر بها قطاع غزة.

يتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع الانخفاض المستمر في تمويل مؤسسات الأمم المتحدة المعنية ببرامج مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، إضافة أيضاً إلى الأزمة المالية التي تمر فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، والتي تهدد في حال استمرارها تخفيض الخدمات المقدمة للاجئين، أو إلغاء لبعض البرامج التي تقدمها الوكالة في قطاع غزة المحاصر والضفة الغربية المحتلة ومناطق عملياتها الأخرى، حيث سيؤدي انخفاض مستوى هذه البرامج الإنسانية الحيوية إلى تأثير سلبي كبير على الحياة المعيشية للشعب الفلسطيني خاصة مع استمرار و تزايد الاحتياجات اليومية لهم.

## التجارة الخارجية

استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 5.5 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بنحو 4.7 مليار دولار في عام 2013 بزيادة بلغت نسبتها 15.9 في المائة، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني. ورغم الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2004-2014)، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.8 في المائة.

ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) بنسبة 10.9 في المائة عام 2014 ليصل إلى حوالي 2.3 مليار دولار مقارنة مع 2.1 مليار دولار في عام 2013. تعود هذه الزيادة المحدودة لاستمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة)، إضافة إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية المحتلة بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش والحوجز العسكرية فيها، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.

كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات إلى نحو 8.7 مليار دولار عام 2014 مقارنة مع 6.8 مليار دولار في عام 2013، بزيادة ما نسبته 13.8 في المائة مقارنة بعام 2013. كما وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 43.0 في المائة خاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة المحاصر، إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي قد تكون تمت في هذا القطاع خارج الاقتصاد المنظم.

كشفت تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين في السنوات الخمس الأخيرة (2010-2014)، إلى أن الصادرات الإسرائيلية المفروضة قسراً على السوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست جميعها منتجات من إسرائيل بل منها منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي دفع السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2010، لإصدار قانون لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية يعاقب بالحبس والغرامة أي شخص يتعامل مع منتجات هذه المستوطنات، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل (بريطانيا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول)، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى قرار الاتحاد الأوروبي الذي صدر في يوليو 2013 والذي ينص على عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967، حيث أصدر هذا القانون تعليمات ملزمة لدول الاتحاد الأوروبي بمنع تمويل أو التعاون مع مؤسسات أو أشخاص ومنظمات من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس.

وجراء معوقات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة لنمو الاقتصاد الفلسطيني لا يزال سوق إسرائيل "السلطة القائمة بالاحتلال" المتحكم الرئيسي في حركة التجارة الفلسطينية والمستوعب الأساسي قسراً نحو 85 في المائة من الصادرات الفلسطينية، وحوالي 70 في المائة من الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يحرم الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أسواق تصدير ومصادر واردات أخرى أقل تكلفة وأسواق تصدير تكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسعار.

## الموازنة العامة

واصلت دولة فلسطين المحتلة جهودها من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. واستمرت في بذل هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليد فرص العمل التي تساعد على تقليص الضغوط المالية على دولة فلسطين المحتلة. وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، في انتهاك لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها.

يتضمن بيان الموازنة لعام 2014 تعليمات واضحة بتنظيم عملية الصرف وتحديد حساب موحد للخزينة تودع به جميع الإيرادات والمنح، كذلك يمنع فتح حسابات فرعية دون موافقة خطية من وزير المالية، ويمنع ترسية أي عطاء أو تنفيذ أي مشتريات دون توافر المخصصات المالية. قدرت الإيرادات العامة في موازنة 2014 بنحو 2.79 مليار دولار مقارنة بحوالي 2.31 مليار دولار في عام 2013. شهدت الإيرادات العامة زيادة مضطربة منذ عام 2009، حيث قفزت من 1.59 مليار دولار في العام 2009، إلى 1.88 مليار لعام 2010 و2.05 مليار دولار لعام 2011 و2.24 مليار دولار للعام 2012، و2.32 مليار دولار في عام 2013. والإيرادات العامة المتوقعة سنأتي من الضرائب المقدرة بقيمة 598 مليون دولار وتحويلات المقاصة بقيمة 2.054 مليار دولار. يعود التحسن المضطرد في الإيرادات العامة إلى التحسن الكبير في أساليب الجباية ومحاربة تهريب البضائع من السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تضمنت موازنة عام 2014 للنفقات العامة بنحو 3.61 مليار دولار منها 1.90 مليار دولار مخصصة للرواتب، في حين خصص لبند النفقات الجارية الأخرى 1.26 مليار دولار. يلاحظ من موازنة العام 2014 زيادة ضعيفة جداً في بند الأجور بقيمة 85.8 مليون دولار و انخفاض أيضاً في بند النفقات الجارية التشغيلية بقيمة 7.5 مليون دولار. تراجعت نسبة الدين العام الحكومي الفلسطيني بما يشمل المتأخرات المتركمة للنتائج المحلي الإجمالي إلى نحو 29.8 في المائة

خلال عام 2014 مقارنة بنحو 31.2 في المائة عام 2013، حيث انخفضت قيمة الدين العام بنحو 159.4 مليون دولار، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى التحسن المستمر في تسديد المتأخرات.

### القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2014، حيث ارتفعت قيمة الموجودات والمطلوبات إلى نحو 11.8 مليار دولار عام 2014، مقابل 11.2 مليار دولار عام 2013، وهو ما يمثل نمواً قدره 5.6 في المائة. كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 7.5 في المائة خلال العام 2014 مقارنة بـ 10.8 في المائة عام 2013، لتبلغ قيمتها نحو 8.6 مليار دولار عام 2014 مقابل 8.0 مليار دولار عام 2013.

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 9.6 في المائة عام 2014 لترتفع قيمتها من نحو 4.4 مليار دولار عام 2013 إلى نحو 4.9 مليار دولار في عام 2014، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 3.1 مليار دولار في عام 2013، لتصل إلى نحو 3.6 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 18.3 في المائة في عام 2014.

### الاستثمار الدولي والدين الخارجي

أشارت النتائج الأولية للاستثمار الدولي والدين الخارجي وفق ما أفاد به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن صافي قيمة الاستثمار الدولي لفلسطين عام 2014 بما يمثل الفارق بين الأصول الخارجية والخصوم الأجنبية) بلغ 1.20 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 1.16 مليار دولار عام 2013 بزيادة نسبتها 6.3 في المائة، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته قد استثمر خارج فلسطين قيمة مالية تفوق تلك المستثمرة في فلسطين والقادمة من الخارج، حيث ساهمت الإيداعات النقدية للبنوك المحلية المودعة في البنوك الخارجية إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني بالقيمة الرئيسية في الأصول الخارجية وبما نسبته 63.2 في المائة من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

وبلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 5.9 مليار دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها نسبة 2.8 في المائة، واستثمارات الحافظة المالية في الخارج نسبة 19.9 في المائة، والاستثمارات الأخرى في الخارج نسبة 66.0 في المائة والأصول الاحتياطية نسبة 11.3 في المائة. وعلى مستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 73.2 في المائة منها.



كما انخفض إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على دولة فلسطين المحتلة أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين عام 2014 إلى حوالي 4.716 مليون دولار مقارنة بحوالي 4.940 مليون دولار أمريكي 2013. شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 52.0 في المائة منها، واستثمارات الحافظة الأجنبية 15.1 في المائة، والاستثمارات الأخرى الأجنبية الأخرى 33.0 في المائة، كما شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك النصيب الأكبر في المساهمة لإجمالي الخصوم الأجنبية بنسبة 24.3 في المائة منها.

وقد انخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي المستحق على دولة فلسطين المحتلة عام 2014 إلى حوالي 1.557 مقارنة بحوالي 1.717 مليون دولار أمريكي في عام 2013، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 70.0 في المائة منها، والدين على قطاع البنوك 26.0 في المائة، والدين على القطاعات الأخرى من الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية الفلسطينية، والاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة بنسبة 4 في المائة، الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الاقتصاد الفلسطيني.

### معوقات التنمية في فلسطين

لعبت العوامل السياسية، وما زالت، الدور الحاسم والرئيسي في التأثير على مجمل العملية التنموية في دولة فلسطين المحتلة، إذ يُشكل الوضع الفلسطيني الراهن مثلاً لهذا التأثير يتداخل فيه السياسي بالتنموي في سياق جدلي وتأثير متبادل. يمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت خصائص المجتمع الفلسطيني الحالي وتطورات تأثره بالمتغيرات السياسية وتأثيره عليها.

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والارتفاع الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وما لها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع الفلسطيني، وانتشار الأمراض الوبائية، علاوةً على ذلك نقص في خدمات البنية التحتية المناسبة، فضلاً عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية، إضافة إلى عدم السيطرة على المصادر والموارد الطبيعية وعلى معظم أراضي دولة فلسطين بسبب الاحتلال، وسيطرته على معابرها برأً وبحراً وجواً.

كما يواجه العمل التنموي الفلسطيني جملة من التحديات الخارجية والداخلية المتداخلة، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

#### أولاً: تحديات بيئية

يتمثل أهم التحديات البيئية في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية حيث يؤدي الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية في أي دولة لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الهواء والماء والتربة، ومن ثم إعاقة تحقيق تنمية مستدامة، إضافة إلى وطأة التحديات البيئية العظمى التي تتمثل في

التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، كما أن نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن والاستخدام غير الرشيد لها، فضلاً عن تدهور الغطاء النباتي والتربة يؤدي إلى تراجع التنوع الحيوي النباتي والحيواني، وأخيراً هناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمبيدات الحشرية.

وفي هذا السياق تعرضت العناصر البيئية الفلسطينية للعديد من المخاطر منذ احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) ، وهو الأمر الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً يهدد التوازن البيئي الذي انعكس سلباً على حياة المواطن الفلسطيني وصحته. تكمن خطورة النفايات الصلبة التي تلقىها المستوطنات في أراضي الضفة الغربية المحتلة في صعوبة ذوبانها وتحللها واستغراقها وقتاً طويلاً لذلك، كما يتضاعف خطرها حال حرقها أو دفنها، مما يؤثر سلباً على الأجواء البيئية، وحرق التربة وجعل إمكانية الزراعة فيها أمراً مستحيلاً.

#### ثانياً: التحديات السياسية

##### الاحتلال الإسرائيلي

يشكل الاحتلال الإسرائيلي أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تستمر إسرائيل في سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة "الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والأغوار"، وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة، إضافة إلى إقامة جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس ومقدساتها وتهجير أهلها ومحاولات عزلها عن محيطها الفلسطيني.

كما تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة والتحكم في كافة مقدرات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقطيع أوصالها، وتقييد التجارة فيها لضمان تبعية الاقتصاد الفلسطيني قسرياً لاقتصاد إسرائيل "السلطة القائمة بالاحتلال"، بما يحول دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما أن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة قد دمر كافة النواحي الاقتصادية، وقد وضعت حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني خطة وطنية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في القطاع المدمر، لتوفير خارطة طريق للخروج من الأزمة الإنسانية الحالية وصولاً إلى تحقيق تنمية طويلة الأمد في القطاع الاجتماعي والبنية التحتية والقطاع الاقتصادي والقطاع الحكومي، والتي يتم تنفيذها ببطء نظراً لاستمرار الحصار والمعوقات الإسرائيلية لتنفيذها.

### سياسة الإغلاق والحصار المستمر

قامت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال منذ أواخر العام 2000 بانتهاج سياسة إغلاق المدن ومنع تنقل الأفراد بين المدن وأحكمت إغلاق الطرق الرئيسية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى عدم إمكانية إقامة اقتصاد فلسطيني مستقل بذاته حيث لا يمكن تحقيق أي استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي، مما ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة والإحباط لدى أبناء الشعب الفلسطيني وانسداد الأفق في تحسين الحياة المعيشية لهم.

### عدم السيطرة على المعابر والحدود

إن عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها دولة فلسطين المحتلة يعتبر من المعوقات الرئيسية لإمكانية التصدير خارجها، وكذلك استيراد عديد من السلع من مناطق ودول أخرى، ووضع سلطات الاحتلال كافة المعوقات أمام عملية الاستيراد لغرض استيرادها قسراً منها.

### عدم ملائمة البيئة التشريعية

أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعاقة وضع قوانين وتشريعات متكاملة تشجع على الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تعزيز وتوفير محفزات اقتصادية وإعفاءات جمركية تساعد على تهيئة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مع مرور الوقت فيها.

### رابعاً: تحديات اقتصادية

#### تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية

ينأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وفرض سلطات الاحتلال ارتباطه باقتصادها الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال وإخضاعه بكافة الإجراءات إلى تبعية شبه كاملة لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة لتراجع الوضع الاقتصادي الفلسطيني العام بسبب ما تقدم هناك انخفاض في معدلات النمو، وزيادة في معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى إفقار شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضعف الاستثمار، وعجز في الميزان التجاري لها.

## الفقر والبطالة

أدى الوضع الاقتصادي والسياسي القائم بسبب الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته وممارساته القمعية إلى تراجع الوضع المعيشي العام للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لتذليل الصعوبات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن قضايا الفقر والبطالة، تشكل عائقاً أساسياً أمام إمكانية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني، كما أن انتشار الفقر بين فئات المجتمع بنسب مرتفعة يضاعف العبء على برامج الحماية الاجتماعية، ويزيد الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية. في ضوء ما تقدم فإن أهم التحديات التي تواجه واضع السياسات الاقتصادية الفلسطينية، هو الحد من التباطؤ الاقتصادي والنهوض به في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها حكومة دولة فلسطين المحتلة، والصعوبات الاقتصادية السائدة، وعدم القدرة على تقليص معدلات الفقر والبطالة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

## الديون

تُمثل الديون أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلباً في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تُشكل الديون وأعباؤها عقبة في طريق النمو الاقتصادي. وهو ما تعانيه حكومة دولة فلسطين المحتلة بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي العائق الأساسي أمام تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أظهرت بيانات وزارة المالية الفلسطينية أن حجم الدين العام للحكومة الفلسطينية لصالح الدائنين المحليين والجهات الدولية، ارتفع إلى نحو 2.2 مليار دولار نهاية عام 2014. يتزامن الارتفاع في إجمالي الدين العام المستحق على السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال العام الجاري، مع الأزمة المالية التي كانت تعاني منها السلطة الفلسطينية سابقاً، بحجب إسرائيل لإيرادات المقاصة الفلسطينية. ويتوزع الدين العام على الحكومة الفلسطينية، إلى دين عام محلي، تبلغ قيمته الإجمالية 1.31 مليار دولار، غالبيتها العظمى لصالح البنوك العاملة في فلسطين، ودين عام خارجي بقيمة 1.06 مليار دولار، لصالح دول ومؤسسات دولية دائنة.

## إطار رقم (2)

### المناطق (ج) هي مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً

أصدر البنك الدولي عام 2013 تقريراً هو الأول من نوعه، بعنوان "الضفة الغربية وقطاع غزة: المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، واعتبر البنك الدولي المناطق المسماة (ج) في الضفة الغربية، والتي ما زالت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، من النواحي المدنية والأمنية، مفتاح التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، مبيناً إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني نحو 3.4 مليار دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق.

وأضاف البنك الدولي في تقريره: أنه ونظراً إلى أن المنطقة "ج" تحتوي على غالبية الموارد الطبيعية بالضفة الغربية، فقد كان تأثير القيود المفروضة عليها شديداً. ولهذا فإن مفتاح تحقيق الازدهار الفلسطيني يكمن في إزالة هذه القيود، ومن شأن التراجع عن هذه القيود أن يعود بفوائد جمة على الاقتصاد الفلسطيني، كما يمكن أن يكون بداية فترة جديدة من الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بالإضافة إلى تحسن كبير في آفاق النمو الاقتصادي. ولتحديد حجم الآثار التي تتركها القيود الإسرائيلية المفروضة على المناطق ج على الاقتصاد الفلسطيني، يمكن ذكر خمسة قطاعات أكثر تأثراً بهذه القيود، وهي كما يلي:

**1- الزراعة:** تتضمن المناطق المصنفة ج غالبية الأراضي التي تعتبر ملائمة للإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بالإضافة إلى النسبة الأكبر من إجمالي الموارد المائية. وبالتالي، فإن إمكانية النفاذ إلى المناطق المصنفة ج قد تسهم في تقديم ما قيمته 700 مليون دولار أمريكي هي قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني أي ما يعادل المساهمة بما نسبته سبعة بالمائة من إجمالي الناتج المحلي كنتيجة لإتاحة سبل الوصول إلى الأراضي الخصبة، وتوفير المياه اللازمة لري هذه الأراضي.

**2- معادن البحر الميت:** يزخر البحر الميت بوفرة من المعادن الثمينة والنادرة نسبياً، فعلى سبيل المثال، يمكن استخراج البوتاس من البحر الميت ومعالجته ومن ثم بيعه كسماد. ويتم استخراج ما نسبته 73 بالمائة من إجمالي إمدادات البروم على المستوى العالمي من البحر الميت من قبل شركات إسرائيلية وأردنية، كما يقدر العمر الزمني لهذه الإمدادات بما يعادل نحو 800 سنة. وقد يسهم استغلال المعادن والأملاح المتوفرة في البحر الميت إلى توليد ما قيمته 920 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة إلى الاقتصاد الفلسطيني، أو ما نسبته تسعة بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل تقريباً المساهمة الحالية لقطاع الصناعة بأكمله، ويمتد تقليد استخراج الحجارة في الضفة الغربية على مدى تاريخ طويل، ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من مخزون الحجارة يوجد في المناطق (ج). ويهدد العمليات المنفذة حالياً لاستخراج الحجارة الخطر المتمثل في عدم قدرة الشركات على تمديد تصاريح عملها. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إتاحة فرصة وصول الشركات الفلسطينية إلى المناطق (ج) لتطوير عمليات جديدة في مجال استخراج الحجارة قد يفضي إلى قيمة مضافة تعادل 240 مليون دولار أمريكي.

**3- الإنشاءات:** تؤدي القيود المفروضة على المناطق المصنفة (ج) إلى الحد من مساحة الأراضي التي يمكن البناء عليها، كما ينجم عن ندرة الأراضي ارتفاع أسعارها، مما يفضي إلى ارتفاع تكاليف أعمال البناء، الأمر الذي يزيد بدوره من سعر الوحدات السكنية والتجارية التي يتم تشييدها بنحو 24 بالمائة. وقد أفضى الارتفاع الذي طرأ على الأسعار إلى التقليل من الطلب على المباني الجديدة، الأمر الذي يفضي إلى خسارة تقدر بنحو 240 مليون دولار أمريكي من القيمة المضافة.

**4- السياحة:** تضم المناطق المصنفة (ج) 3,110 موقعاً أثرياً مسجلاً، والتي قد يتحول بعضها إلى وجهات سياحية، إضافة إلى ذلك يمكن العمل على تطوير ستة كيلومترات من شاطئ البحر الميت على الأقل لتصبح منتجعات مماثلة لتلك المقامة في منطقة البحر الميت في كل من إسرائيل والأردن. وقد يكون من شأن هذا توفير ما قيمته 126 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة في قطاع الاتصالات.

**5- الاتصالات:** إن عدم توفر سبل الوصول إلى المناطق المصنفة ج، وصعوبة استصدار التصاريح اللازمة من أجل بناء البنية التحتية، والقيود المفروضة على استخدام موجات الطيف الكهرومغناطيسي بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة باستيراد المعدات اللازمة للاتصالات تفضي جميعاً إلى فقدان ما قيمته 50 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة.

بالإضافة إلى ذلك، إن القدرة على إقامة نشاط اقتصادي في المناطق المصنفة (ج) سيؤدي إلى توفير قدر كبير من الفوائد غير المباشرة. وستنشأ هذه الفوائد من جراء التحسينات في نوعية وكلفة البنية التحتية المادية والمؤسسية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة على القطاعات الأخرى من الاقتصاد الفلسطيني نتيجة تحقيق النمو في القطاعات الخمسة المذكورة أعلاه، إجمالاً، فإن مجموع القيمة المضافة (المباشرة وغير المباشرة) المحتمل تحقيقها كنتيجة لتخفيف القيود المفروضة على المناطق المصنفة (ج)، التي تحول دون الاستثمار والإنتاج في هذه المناطق سيعادل على الأرجح ما نسبته 35 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

## العون الخارجي وإعادة التأهيل

### العون الخارجي

بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها الدول المانحة للحكومة الفلسطينية، منذ مطلع العام 2014، حتى نهاية سبتمبر 2014، ما يقرب من 860.8 مليون دولار، وهو ما يوضح أنها قد تسلمت فقط 53 في المائة فقط من إجمالي المساعدات الخارجية المتوقعة لموازنتها العامة وموازنة الاستثمار للعام 2014 والتي تشكل 54 في المائة من إجمالي حاجيات الحكومة.

كانت الحكومة الفلسطينية قد قدرت حجم المساعدات التي ستتلقها خلال العام 2014، بقرابة 1.629 مليار دولار، موزعة على الموازنة العامة، والموازنة التطويرية. ولكن إجمالي المساعدات الخارجية التي قدمتها الدول المانحة للموازنة العامة لدولة فلسطين المحتلة بلغت حوالي 718.6 مليون دولار في عام 2014، الأمر الذي خلق فجوة تمويلية تقدر بنحو 600 مليون دولار.

جدير بالذكر أن هذه المساعدات المالية لا تتضمن قيمة المساعدات الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية (العربية والدولية) التي تتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، والتي يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها، ودورها في امتصاص التأثيرات السلبية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، ودورها الثانوي " المساعدات " لتطوير البنية التحتية الفلسطينية التي تحظى باهتمام في قائمة أولويات المانحين الدوليين، والتي يعود سببها إلى القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تمويل مثل هذه المشروعات. لذا فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي في موازنة دولة فلسطين من خلال تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية أمراً يصعب تحقيقه في الفترة الحالية مع استمرار الاحتلال وقيوده على الاقتصاد الفلسطيني.